الأمم المتحدة S/2020/7

مجلس الأمن

Distr.: General
7 January 2020

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان 2 كانون الثاني/يناير 2020 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومة بلادي، وإلحاقاً برسائلنا السابقة بخصوص الانتهاكات المستمرة للنظام التركي واعتداءاته على سيادة وسلامة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وخروقاته المتواصلة لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ودعمه المكشوف للإرهاب، بما يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، ورداً على الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/958)، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

يواصل النظام التركي الراعي للإرهاب في بلادي سورية وفي دول المنطقة، الترويج لأكاذيبه، محاولاً تبرير اعتداءاته العسكرية على الجمهورية العربية السورية، من خلال إساءة استغلال مواد الميثاق وفي مقدمتها المادة 51 منه، والتي لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال أن تنطبق على الممارسات العدوانية العسكرية للنظام التركي ضد سورية، الذي يحتل اليوم أجزاءً من أراضي الجمهورية العربية السورية، والذي دعم ومول الإرهاب وسهَّل تدريب ومرور عشرات الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية من أكثر من مائة دولة (وفقاً للأرقام والمعلومات التي قدَّمها فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات)، والذي توزَّط وما زال متورطاً في سرقة ونهب النفط والآثار والمصانع السورية، والذي يقوم اليوم، أمام أعين المجتمع الدولي، بنقل مقاتلين إرهابيين سوريين وأجانب من إدلب وعبر تركيا إلى ليبيا، في سبيل تصعيد النزاع الدائر في ذلك البلد الشقيق وزعزعة الاستقرار فيه.

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن ضمان الأمن الوطني لأي بلد لا يمكن أن يقوم على العدوان على سيادة بلدٍ آخر، وأن أي ذريعةٍ تُستخدم في هذا السياق لن تغير من حقيقة أن ممارسات النظام التركي ضد السيادة السورية هي عدوانٌ وغزوٌ واحتلالٌ، مما يفرض على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، وفي ردع المعتدي وإجباره على وقف عدوانه وسحب قواته إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً، وفي وضع حدٍ للإجراءات التي يتخذها النظام التركي الإرهابي المعتدي داخل الأراضي السورية، بغرض ترسيخ واقع الاحتلال وفرض متغيراتٍ ديموغرافية واجتماعية على الأرض، تُثبت بمجموعها أن النظام الحاكم في أنقرة يُخفي أجندة عدوانية وتوسعية ضد الجمهورية العربية السورية ودول المنطقة.

090120 070120 20-00175 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ترفض بلادي سورية الأكاذيب الواردة في رسالة ممثل نظام أردوغان الإرهابي التي صدرت في الوثيقة (S/2019/958)، وتؤكد على أن اتفاقات خفض التصعيد التي وافق عليها النظام التركي في تفاهمات أستانا وسوتشي، لا تشمل الجماعات الإرهابية المسلحة المصنفة من قبل مجلس الأمن، وفي مقدمتها تنظيم ''جبهة النصرة'' المعروف أيضاً بـ ''هيئة تحرير الشام''، ولا الجماعات المرتبطة بهذا التنظيم. وإن اتفاقات خفض التصعيد التي تم التوصل إليها، كانت تهدف للتعامل مع أوضاع عسكرية معينة على الأرض، بغرض تحقيق الاستقرار والقضاء على الكيانات الإرهابية المصنفة. وبالتالي، فإن هذه الاتفاقات كانت محددةً بأُطرَ زمنية وبغاياتٍ لم يتحقَّق الكثير منها ولا سيما في إدلب ومحيطها، وذلك بسبب إصرار النظام التركي حتى هذه اللحظة على التنصل من التزاماته التي قدَّمها للضامنين الروسي والإيراني، واستمراره في دعم وتوجيه أنشطة تنظيم ''جبهة النصرة'' الإرهابي الذي بات يُنسِّق ويقود اليوم مختلف الأنشطة الإرهابية للجماعات المسلحة في إدلب ومحيطها، ويجعلها مركزاً للاعتداء على السوريين في المناطق والمدن المجاورة، ولا سيما حلب وحماة واللاذقية.

أما بخصوص ما ورد في رسالة ممثل النظام التركي حول مسار جنيف، فإنه يشكل دليلاً آخر على أن من يحكم تركيا اليوم هو نظامٌ خارجٌ عن الشرعية الدولية لا يزال لا يفهم ولا يستوعب أن هناك مبعوثاً خاصاً للأمين العام يقوم بتيسير عمليةٍ سياسية يقودها السوريون أنفسهم ويملكونها وحدهم دون أي تدخلٍ خارجي، ولا سيما من طرفٍ معتدٍ تلوَّثت أيديه بدماء السوريين، من خلال دعمه للإرهاب وعدوانه العسكري المباشر على الجمهورية العربية السورية واحتلاله لأجزاء من أراضيها.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أنها لن تقبل باستخدام اتفاقات وقف التصعيد من قبل النظام التركي المعتدي، بهدف ترسيخ الاحتلال واستهداف سيادة واستقلال وسلامة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، ستستمر الحكومة السورية في أداء واجباتها الوطنية الدستورية في الدفاع عن أمن البلاد واستقرارها، من خلال القضاء على جميع مظاهر الإرهاب أينما كانت، ومن خلال التصدي للاحتلال العسكري الأجنبي والعمل على إنهائه بكل الوسائل التي تكفلها الشرعية الدولية وأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

ختاماً، آن الأوان للمجتمع الدولي أن يقف في وجه الفظائع التي يرتكبها النظام التركي بحق الجمهورية العربية السورية، وبحق عددٍ من الدول في المنطقة، والتي تُجسِّد استمراراً للفظائع التي ارتكبتها السلطنة العثمانية. فما يفعله رئيس هذا النظام الإرهابي والمحتل والمعتدي بات يُشكِّل تهديداً مباشراً للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة والعالم، وهو سلوكٌ عدوانيٌ طائشٌ يستحق عليه المحاسبة والمساءلة.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
السفير
المندوب الدائم